باربـاع يتوجه الى بكين
ندوة ترويجية حول النفط والغاز والمعادن وفرص الاستثمار في اليمن

■ توجه الى بكين امس الدكتور/ رشيد صالح باربـاع وزير النفط والمعادن على رأس وفد رفيع المستوى للمشاركة في ندوة ترويجية حول النفط والغاز والمعادن وفرص الاستثمار في بلادنا والتي ستعقد خلال الفتر ١١ -١٣ الشهر الجاري.

واوضح باربـاع لوكالة الانبـاء اليمنية/ سبأ/ بانه سيتم خلال الندوة استعراض السياسة النفطية في الجمهورية اليمنية والواقع النفطي إلى جانب عرض فرص الاستثمار النفطي والمعدني في بلادنا مشيرا إلى أن الندوة تاتي تتويجا للزيارة الناجحة التي قام بها الاخ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء الى جمهورية الصين الشعبية في مارس الماضي .. الى جانب اللقاءات التي عقدت في صنعاء بين قيادة الوزارة ووفد لجان الاعمال الصيني الذي زار بلادنا مؤخرا.. والدور الذي تقوم به جمعية الصداقة اليمنية الصينية في تعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

من جانبه اكد قاويي شيخ السفير الصيني بصنعاء ان زيارة الوفد اليمني لجمهورية الصين الشعبية ستفتح آفاقا واسعة من التعاون الثنائي في مجال النفط والغاز والمعادن .. وحث الشركات الصينية للاستثمار في اليمن لما تمتاز به من مناخ استثماري يشجعها على ذلك.

هذا ويضم الوفد المرافق الاخوة/ المهندس نبيل القوسي رئيس هيئة استكشاف وانتاج نفط والمهندس انور حسان المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للغاز والمهندس/ علي شملان نائب رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية وعبدالقوي العديني مدير عام الاعلام النفطي والمعدني وجمال الخولاني رئيس جمعية الصداقة اليمنية الصينية.

علامة لـ"الثورة"
تطبيق نظام التأمينات على المغتربين خلال الأشهر القادمة

كتب/ محمد قائد العزيزي

تبدأ منتصف الشهر الحالي بتعز الحلقة النقاشية حول نشر الوعي التامينى في اوساط الجمهور أصحاب العمل والعاملين لديهم والتي تنظمها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ويحضرها كبار رجال الأعمال اليمنيين ومنظمات المجتمع المدني.

أوضح ذلك لـ"الثورة" الأخ/ عبدالملك محمد علامة رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مشيرا إلى أن الحلقة النقاشية تهدف إلى تعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسة والاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية والغرف التجارية ونشر الوعي التامينى وصولا إلى إخضاع كل فئات أصحاب العمل والعاملين لديهم في سبيل تأمين واستقرار وتحسين أوضاع المؤمن عليهم.

وقال أن المؤسسة عملت حاليا على رفع مستحقات التامين للمؤمن عليهم لديها والتي يتقاضونها من المؤسسة شهريا خاصة وإننا اتخذنا عدد من الإجراءات التطويرية الرامية إلى توسيع وإخضاع فئات جديدة لقانون التامينات الاجتماعية والمتمثلة بالتأمين على أصحاب العمل الذين يشتغلون لحسابهم من ذوي المهن الحرة التي لم تكن مشمولة بالمنظمة التامينية منذ صدور القانون ١٩٨٧م.

وأضاف أن المؤسسة أصدرت مؤخرا قرار التطبيق التامينى على العاملين المغتربين خارج الوطن خلال الأشهر القادمة حيث تعمل على الترتيبات النهائية للبدء في تطبيقه تنفيذا لتوجهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بالاهتمام بابناء الوطن المغتربين كونهم لا يخضعون لأي نظام تامينى في دول الاغتراب كما يعتبر هذا الاجراء الأول من نوعة منذ صدور قانون التامينات.

وأشار علامة إلى إنشاء مركز التدريب والتاهيل في المركز الرئيسي للمؤسسة والذي تم تجهيزه بأحدث المعدات والوسائل التعليمية بتمويل من صندوق السيغام إلى جانب استكمال مشروع نظام المعلومات حيث جرى وضع اللمسات الأخيرة لهذا المشروع الذي تم فيه إدخال ثمانيه أنظمة آلية مثل نظام حساب العملاء ونظام الرقم التامينى ونظام المنشات منوها في ختام تصريحه إلى الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع صرف واحتساب المعاشات والتعويضات والمنافع الأخرى عن طريق النظام الآلي والمحاسبي والإداري وذلك بهدف إحلال هذه التقنية الحديثة في النظام التامينى بدلا عن الإجراءات اليدوية التي تتم حاليا بغية التخلص من مظاهر السلبية التي تصاحب العمل اليدوي.

للعام المقبل:
مناقشة خطة إعداد الموازنة السنوية لمحافظة حضرموت

■،، المكلا/سبأ/

ناقشت لجنة الخطة والموازنة بمحافظة حضرموت في اجتماعها أمس الخطوات اللازمة لإعداد الخطة والموازنة السنوية للمحافظة للعام المقبل ٢٠٠٥م وذلك وفقا لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية والمالية.

كما استعرض الاجتماع الذي عقد في المكلا برئاسة المهندس سالمين عبود المعاري الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة الموارد المالية والخطط لكل مديرية والربط المالي للعام الماضي والبالغ ٣٨٨ مليوناً و٨٨٩ الف ريال ايرادات مشتركة و ٤٠٣ ملايين و٧٣٢ الف ريال ايرادات محلية.

وقد أكد الاجتماع على ضرورة التقيد بالقواعد والارشادات والأسس المركزية الصادرة عن اللجنة العليا للموازنة والتعليمات الصادرة من وزارة المالية.

كما أكد على ضرورة الاسراع بوضع الخطط والبرامج الزمنية للمرافق والمؤسسات الحكومية وربط ذلك بالمشاريع المحلية حسب موارد كل مديرية مع مراعاة المديريات المحرومة ومعرفة احتياجاتها من المشاريع والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية

نهضت أغلبية الإقتصادات العربية منذ منتصف القرن العشرين وخاصة بعد تحقيق أقطارها تباعاً الاستقلال السياسي. وقد قدم بعضها في فترات مختلفة نماذج جيدة في مجالي الاسراع بمعدلات النمو والاضطلاع بنشاطات حيوية للتنمية. ويلاحظ في المقابل تخلف معدلات تنمية الاقتصادات العربية عن معدلات نموها السنوية وتقلب ايراداتها وأسواقها واستثماراتها وتشوه العلاقات الهيكلية لبعض عناصرها وقطاعاتها ومؤسساتها وارتباطاتها الدولية ومما هو معروف لدى المهتمين كافة أن جانباً من العوامل المسببة لهذه الظواهر من خارج العالم العربي. لقد تجسدت هذه العوامل في جملة التحديات الدولية" وهي تظهر في شروط التحولات التكنولوجية والتسهيلات الائتمانية أو في قيود على صادرات الاقطار العربية وخاصة من المنتجات الصناعية التحويلية أو في مناورات استراتيجية على الصادرات الاولية وأثمانها الدولية أو في سياسات الدول الصناعية وتكتلاتها القارية أو في ماتكرسه المؤسسات الوطنية عبر امكانيات التحكم والتي تمتد بتشابكاتها الدولية إلى انحاء العالم كافة والى مختلف النشاطات الاستثمارية والتبادلية.

هوشيار معروف

ومن هنا تبرز اهمية هذا البحث في بيان انماط التنمية الصناعية السائدة في العالم العربي عبر اختبار الفرضية التالية:" ان استمرار خصائص التشوه الهيكلي في القطاع الصناعي وتشتت الجهود التنموية القطرية وضعف التوجهات الجماعية قد تكالبت على إضعاف الدور الحقيقي للتنمية الصناعية العربية في مواجهة التحديات الدولية" . وقد تطلب اختبار هذه الفرضية من الباحث القيام بدراسة مسارات التنمية الصناعية في العالم العربي وتحديات القوى (أوالمؤثرات) الاقتصادية الدولية لهذه التنمية وما حققته جهود المواجهة المتباينة في مجالاتها الجغرافية والمؤسسية وذلك وفق اسلوبين متكاملين للتحليل؛ احدهما يقوم على التحول من المستوى العربي الى المستوى القطري والآخر ينتقل من الوقائع الجزئية الى الاتجاهات العامة.

وجهد الباحث في تحديد الخصائص المشتركة للقطاع الصناعي في العالم العربي ورأى ان التباين في فترات الاستقلال السياسي وفي القدرات الاستثمارية والطاقات الاستيعابية ثم في التوجهات الحقيقية الصناعية قد انعكس على الواقع الصناعي السائد حاليا في العالم العربي بالتفاوت النسبي فيما بين الاقطار المختلفة غير ان هناك خصائص متعددة وإن اختلفت من قطر لآخر من حيث النسب فإنها تلتقي من حيث الاتجاهات وهناك عدد من الخصائص المشتركة للقطاع الصناعي في العالم العربي منها:

اولاً: انخفاض حصة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي على مستوى العالم العربي بمجمله.

ثانياً: ان الركود النسبي أو الهبوط الملموس في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي التحويلي في بعض الاقتصادات العربية يعود الى التشبع (saturation) السريع الذي تبلغه الاقتصادات الاقل نمواً او الكثر اختلالاً ويتجسد هذا التشبع في ضيق الطاقة الاستيعابية لما هو متاح من طاقة انتاجية تحويلية وهو ما يتولد عادة عن صعوبات التصدير الى الاسواق الخارجية وعن عوامل متعددة في الداخل.

ثالثاً: تنتشر في أغلبية الاقطار العربية مجموعات متكررة تقريباً من الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية والنسيجية والانشائية والكيماوية و(البتروكيماوية) والتجميعية (الاستهلاكية المعمرة). غير ان هناك تفاوتا ملموساً في نسب مساهمة الاقطار المعنية على مستوى القطاع الصناعي التحويلي بشكل عام وكل من الفروع او النشاطات التي يتضمنها هذاالقطاع بشكل خاص.

اما توجهات التنمية في العالم العربي ومحدداتها فتضمنت ثلاثة ابعاد رئيسية اختلفت بدرجة أو بأخرى حسب الانظمة الاقتصادية السائدة والامكانيات الحقيقية المتاحة وهي:

*تشجيع القطاع الخاص ودعمه وحمايته من خلال العديد من التشريعات والمؤسسات .

* توفير البنى الارتكازية للمشروعات الصناعية (العامة والخاصة والمختلطة بتطوير وسائل النقل والاتصال والتخزين والتسويق والتدريب وتوفير التسهيلات الإئتمانية المختلفة.

* تقديم المبادرات الاستثمارية المباشرة والتي امتدت في بعض الدول مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر وليبيا الى المشاركة في أغلبية الفروع الانتاجية التحويلية وحتى الى احتكار بعض النشاطات الاستخراجية (المعدنية وغير المعدنية).

وعلى الرغم من تقلص دور التدخل الحكومي المباشر في الاستثمارات الصناعية منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وتطبيق صيغ الخصخصة المختلفة وسياسات التكييف الاقتصادي فان حكومات الاقطار العربية ما زالت مهيمنة على القطاع الاستخراجي وعلى بعض الصناعات التحويلية الأساسية كالبتروكيماويات والعديد من الصناعات كبيرة الحجم وذات الأهمية الاستراتيجية (من منظور اقتصادي أو سياسي او عسكري).

وعلى الرغم من تحقيق بعض التوجهات الإيجابية فإن عوامل عديدة قد أسهمت في تحديد المستويات الفعلية لإنجاز الاهداف المعتمدة للتنمية الصناعية. ويتبين دور هذه العوامل من خلال معالجة الظواهر او الحقائق الآتية التي تكشف التوجهات الحقيقية للتنمية الصناعية في العالم العربي:

اولا : ابتعاد نمو نصيب الفرد من القيمة المضافة التحويلية الكلية للاقطار العربية.

ثانيا: استمرار ظاهرة التخصص في الانتاج الأولي وخاصة بالنسبة الى الصادرات الصناعية التي تركزت في عدد محدود من المواد الأولية (الخامات والوقود).

ثالثا: عندما بدأت محاولات التحول من نمط إحلال الواردات إلى نمط تشجيع الصادرات لم يجر هذا التحول بتدرج استراتيجي من خلال توسيع نطاق الانتاج للوصول به إلى خلق فوائض تصديرية حقيقية.

ان الذي تحقق هو تكريس ظاهرة التركز الانتاجي من خلال بروز صناعات تحويلية معينة تفتقر الى القدرات التحفيزية لتتحول الى أقطاب نمو بسبب ضعف التشابكات الانتاجية والعزلة النسبية للنشاطات والمواقع والمؤسسات فيما بينها وضمن مجمل العلاقات الهيكلية للاقتصادات العربية.

رابعا: تضارب وعدم استقرار السياسات الحكومية في بعض الأقطار تجاه مسائل اقتصادية عديدة.

خامساً :اهمال نسبي للبحث والتطوير في منشآت العديد من الأقطار العربية على مستوى الاقتصاد الكلي وبالتالي فان البحث والتطوير في العالم العربي بشكل عام يعد ضئيلا في أهميته النسبية مقارنة بما هو سائد في الأقطار الصناعية المتقدمة.

سادساً: الضعف النسبي للقطاع النظامي (FormalSector) الذي يحتضن كل ما هو حديث وقائم على قواعد واضحة ومحددة ومستقرة وخاصة التحولات الصناعية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية والسياسية وياتي ضعف القطاع النظامي بسبب استمرار القطاع غير النظامي ((Informal sector بل تفاقمه في بعض الحالات ويبدو ان هذه الظاهرة وما تحمله من ازدواجية معيقة للتنمية الصناعية لا تنحصر في الأقطار الأقل نموا بل تمتد إلى الأغلبية العظمى من الاقطار العربية بما فيها الاكبر حجماً والاكثر تنويعاً.

سابعاً: التخبط بين توفير الأمن الغذائي وتجهيز الصناعات المعتمدة على المواد الخام الزراعية حيث يلاحظ ان القطاع الزراعي غير قادر غالبا على اشباع المجالين (الاستهلاك المباشر والانتاج الصناعي) أنياً وبالكميات والأنواع والنوعيات المطلوبة وبالتالي ترتفع تكاليف المعيشة للسكان من جانب وتهبط معدلات الطاقة الانتاجية الفعلية للمنشآت القائمة.

وفضلاً عما سبق تسود حالة من عدم الاستقرار في خطط أو برامج التنمية الصناعية وما يستتبعه ذلك من صعوبة تبني استراتيجية او سياسة بعيدة المدى للتصنيع وما زاد من دور تقلب الصادرات الأولية في هذا الوجه غير المستقرللتنمية الصناعية في العالم العربي تصاعد النفقات العسكرية والأمنية المرتبطة غالباًبتقلب ايرادات هذه الصادرات أو بتقلب التسهيلات التي تقدمها المؤسسات الائتمانية.

وهكذا تراكمت ظواهر اللقصور في ايرادات التصدير والنقص في التسهيلات الاجنبية والتزايد في النفقات غير الانتاجية وأخيراً تهجير الموارد الوطنية (البشرية والمالية) لتشكل محددات او قيود ثقيلة على التنمية الصناعية في الاقطار العربية ومما زاد من شدة هذه المحددات او القيود هو بعض المؤثرات السلوكية السلبية التي امتدت من الاستهلاك الى الاستثمار ومن القطاع الخاص الى القطاع العام لتشمل مرافق ومجالات اقتصادية واسعة.

لقد ادى كل ذلك إلى تفاقم ظواهر العجز والمديونية والتعطيل وهو مازاد من التكالب على تعزيز الصادرات الاولية رغم هبوط الطلب عليها أو تدهور أسعارها ومع هذه الحقيقة فان بعض الاقطار اعتمدت بنجاح على ادوات السياسة المالية ومنها السياسة المالية ومنها اذون الخزانة العامة للاكتتاب العام وبمعدلات عائد مرتفعة مما أسهم في خفض عجز الميزانية العامة.

ان اندفاع الاقطار العربية للتحول من نمط إحلال الواردات الى نمط تشجيع الصادرات قد اوقعها في تنافس شديد على التكنولوجيا المستوردة من الاسواق الرأسمالية ولكن رغم المحاولات التي بذلتها وتبذلها الاقطارالعربية في هذا السبيل منها ما زال عند نمط إحلال الواردات بل عند بداياته ويمكن القول أن مصر أكثر من غيرها قد حققت تحولاً ملموساً باتجاهات الصناعات المعززة للتصدير ومرد ذلك توافر الشروط والامكانيات واخيراً التطورات الاقتصادية التمهيدية التي تتطلبها عملية التحول نحو تعزيز الصادرات فمثلاً إن أغلبية الصناعات المعتمدة لهذا النمط تعتبر كثيفة رأس المال وبالتالي فإنها تصبح حساسة جداً إزاء حالات العجز السائدة في موازين المدفوعات وخاصة بالنسبة إلى النشاطات السائدة في الاقطار العربية .

كما يمكن الإشارة الى الصعوبات الكامنة في آلية التحول فمن المعروف ان صناعات الأحلال القائمة تعتمد غالباً على الحماية المستمرة من خلال فرض رسوم عالية على السلع الأجنبية المنافسة وعندما يلاحظ ان الرسوم على السلع النهائية اعلى بكثير مما هو بالنسبة الى السلع الوسيطة فإن صناعات السلع النهائية تكون قد اعيق تطورها لتصبح غير قادرة على التنافس في الأسواق الخارجية وبالتالي فان الفجوة مازالت واسعة بين الصادرات والواردات واتجاهات العرض المحلي للمنتجات الصناعية التحويلية وخاصة بالنسبة الى منتجات صناعات المكائن و المعدات ووسائل النقل والاتصالات ومختلف الأجهزة الالكترونية.

هذا وتواجه التنمية الصناعية العربية برأي الباحث تحديات دولية تبرز من خلال الامكانيات والوسائل والظروف التي تتمتع بها الدول الصناعية في الاقتصاد العالمي والتي من أبرزها:

اولاً: ارتفاع نسب المساهمة في الانتاج والتبادل الدوليين اذ تحظى الدول الصناعية المتقدمة باسواقها ومؤسساتها واستثمارها باعلى المساهمات النسبية في الصناعات التحويلية والاستخراجية في العالم .

ثانياً: تعاظم دور الشركات عبر الوطنية (الشركات متعددة الجنسية).

ثالثا: ازدياد دور التكتلات الدولية التي انتشرت في النصف الثاني من القرن العشرين.

رابعاً تحرير التبادل الدولي وحركة رؤوس الاموال في ظل التطور المؤسسي للتجارة الدولية (اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية).

ثم تطرق الباحث إلى أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدول الصناعية بشكل منفرد او جماعي للتحكم في مسارات التنمية الصناعية للاقطار العربية ومن هذه الأدوات:

*السيطرة على صادرات الاقطار العربية وواردتها.

*مشروعات التكامل البديلة (السوق الشرق اوسطية ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية)

اما بخصوص مواجهة العالم العربي للتحديات الدولية فقد قسمها الباحث إلى جهود قطرية وجهود جماعية . ويرى أن الحقائق تكشف عن ضعف الجهود الفردية وعدم تحقيق الجهود الجماعية لاهدافها. ويتبين ضعف المواجهة العربية الفردية من حقائق عديدة اهمها:

اولا :انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي باستثناء الاقطار العربية النفطية.

ثانيا: استنزاف الديون الخارجية جزءاً مهما من الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الصناعية وخاصة من المدخرات القومية بالعملات الاجنبية.

ثالثا: انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي في الاقطار العربية والذي أدى إلى تدهور مجمل الامن الاقتصادي لهذه الاقطار.

رابعا: استنزاف الانفاق العسكري للموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الصناعية.

خامساً ضعف البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تحقق تحولات حقيقية في مسارات التنمية الصناعية والتطور التكنولوجي وخاصة بالنسبة إلى الاستثمار ات غير الحكومية وذلك بعد أن ساد نوع من الركود في المساعدات الائتمانية الحكومية.

سادساً: ضعف القدرات الانتاجية للموارد البشرية في الاقطار العربية ويتجسد هذا الضعف في ارتفاع معدل الامية الحضارية (القائمة على ضعف الالمام بالتطورات العلمية والثقافية والتكنولوجية الحديثة) وفي انخفاض نسبة القوى العاملة إلى السكان.

سابعاً: انخفاض المساهمة النسبية للتجارة الخارجية العربية في إجمالي التجارة الدولية.

ثامناً: تصورت جهات عدة في الاقطار العربية أن الشراكة مع الشركات غير الوطنية يمكن ان تخفف من القيود المفروضة على عمليات نقل التكنولوجيا وتصدير المنتجات الصناعية التحويلية الفائضة. غير ان موافقة الشركات المذكورة على الشراكة جاءت لأغراض اخرى (الحصول على الوقود والخامات الرخيصة من مصادرها والافادة من الموارد المالية المتوافرة في الاقطار النفطية واستغلال الحريات الاقتصادية والتسهيلات المصرفية والاعفاءات الضريبية).

لقد واجهت الاقطار العربية التحديات الدولية عن طريق الاتفاقات الثنائية والاتفاقيات متعددة الاطراف لاقطار متجاورة (مثل اجراءات مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وغير متجاورة والاتفاقيات متعددة الاطراف في إطار جامعة الدول العربية (مثل إنشاء السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة) وقد عمد الباحث الى اظهار ايجابيات هذه الاتفاقيات وسلبياتها مؤكداً آراءه بجداول احصائية.

خلاصة القول ان الاقتصادات العربية بشكل عام تعد اقتصادات آخذة في النمو وتعاني من حالات الازدواجية المتمثلة في معاصرة القطاعين النظامي وغير النظامي المعيشي والنقدي والتقليدي والحديث كما انها اقتصادات مندمجة في مصادر وأسواق الأقطار الصناعية المتقدمة ومتمحورة على مؤسسات هذه الأقطار.

ومما لاشك فيه أن الدول العربية كرست جزءا كبيرا من موارها المالية في التنمية الصناعية وعانت تخلف معدلات هذه التنمية عن معدلات نموها الاقتصادي لأن معدلات التنمية ترتبط بتغيير العلاقات الهيكلية بينما يتعلق النمو الاقتصادي بتغيير مؤشرات الدخل القومي (الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ...). ونظراً لعدم تكامل وتوازن العلاقات الهيكلية فان تحريك احد القطاعات (مثل القطاع التحويلي) أو إحدى الصناعات (مثل الصناعات الغذائية) يصطدم بجمود قطاع آخر أو فرع أو صناعة ما. وتعد مجموعة الاقطار العربية من اكثر مجموعات العالم تفاوتا في كل من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وفي نسب العلاقات الهيكلية الانتاجية سواء كانت في الاقتصادات القطرية بصورة عامة أو في القطاعات التحويلية (ضمن هذه الاقتصادات) بصورة خاصة وهنا فإن محاولات تحرير التبادل التجاري السلعي آلت دائما الى الفشل والاحباط لعدة أسباب منها: احتماء الصناعات الناشئة بالرسوم والقيود والاجراءات الادارية المفروضة على كافة السلع المنافسة (العربية وغير العربية) وتوفير الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة المتزايدة وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وابعاد الترتيبات السوقية السائدة في بعض الدول عن متطلبات بناء جدار جمركي تجاه السلع الاجنبية.

وبالنتيجة بقيت العلاقات التجارية البينية للأقطار العربية متدنية نسبياً مقارنة بالعلاقات التجارية الخارجية للأقطار العربية مع كل من «النافتا» والاتحاد الأوروبي وعندما وجهت الدول العربية جهودها نحو المدخل الانتاجي من خلال تأسيس المشروعات العربية المشتركة فإن هذه الجهود لم تحقق نجاحاً متميزاً إذ بقي دورها ضعيفاً و تمكنت الشركات غير الوطنية من التوغل خلالها وتحت اسماء وعناوين واهداف مختلفة.

وبعد ان فشل المدخلان التبادلي والإنتاجي لتكامل النشاطات الاقتصادية والإنتاجي وتنسيق برامج التنمية الصناعية فإن العقود الثلاثة الأخيرة كشفت عن مدى ضعف المواجهة الجماعية للتحديات الاقتصادية الغربية .لقد انحصرت تطلعات المجموعة العربية وفي مقدمتها السوق العربية المشتركة في البحث عن اعتراف التكتلات الدولية بوجودها وذلك في وقت تفاقمت تحديات الاقتصادات الصناعية المتقدمة من خلال تعاظم دور أسواقها ومؤسساتها وتكتلاتها المدارة استراتيجياً.

ان استمرار الواقع (المختل) الراهن سيزيد الاقتصادات العربية تخلفاً والاقتصادات الصناعية تقدماً وخاصة إن هذا الواقع يسهم بالتاكيد في استنزاف المؤسسات الغربية لمزيد من النفط الخام الذي يعد مصدراً رئيسياً لتوفير الطاقة ومورداً هاماً لتمويل الاستثمارات الصناعية ومادة خام اساسية لانتاج العديد من السلع المصنوعة.

وعليه ينبغي إحداث تحولات تشريعية ومؤسسية وسياسية جوهرية توفر المناخ الملائم للتنمية الصناعية (وعلى مستويات الاقطار والمجموعات الإقليمية) وتجعل هذه التنمية في مسارات وأنماط ومضامين متجاذبة توفر الفوائض التصديرية المتنوعة بعضها لبعض وللأسواق الدولية وفق أحدث الشروط أو المواصفات العلمية وبما يتفاعل مع البيئات التنافسية التي توفرها المنظمات والأسواق والسياسات الدولية.

وهنا من الضروري تأكيد أن التدرج المرحلي ضروري لتكون البرامج المعتمدة أكثر واقعية وفي هذا السياق من المهم الحفاظ على الأنماط الانتاجية التقليدية وذلك باعتبارها صمام أمان لأي انحسار يحدث في الانتاج أو التسويق.

وعندما يجري التعامل مع نشر التكنولوجيا يمكن تعظيم انماط تكثيف رأس المال والأتمتة بشكل يتناسب مع الطاقات الاستيعابية الوطنية وينسجم مع الأهداف الاستراتيجية في توفير فرص العمل ورفع الانتاجية.

*** نقلاً عن مجلة «دراسات استراتيجية» العدد ٩٠-٢٠٠٤م.**